

مجلس المدافعة عن الحق في التعليم * منظمة العفو الدولية * مجموعة العدالة من أجل إيران * شيرين عبادي

إيران: أوقفوا قمع طلبة الجامعات، وأطلقوا سراح الذين سُجنوا عقاباً لهم على نشاطهم السلمي

عشية حلول ذكرى "يوم الطالب" في إيران الذي يُحتفل به في السادس من ديسمبر من كل عام، بادرت كل من شيرين عبادي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وثلاث جماعات حقوقية هي "مجلس الدفاع عن الحق في التعليم، ومنظمة العفو الدولية، ومجموعة العدالة من أجل إيران" إلى دعوة السلطات الإيرانية كي تقوم فوراً ودون شروط بإطلاق سراح جميع سجناء الرأي، بما في ذلك الطلبة المسجونين جراء تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم التي يعتنقونها بدافع من الضمير.

وتحث تلك المنظمات السلطات كي تضع حداً لحملة القمع التي تستهدف الطلبة الذين يمارسون سلمياً حقوقهم في حرية التعبير عن الرأي، وتشكيل الجمعيات، والتجمع.

والسلطات الإيرانية مدعوة بالتالي لمراجعة جميع السياسات والممارسات المتعلقة بالقيود المفروضة على استفادة الأشخاص من جميع أشكال التعليم العالي، والحرص على حصول الجميع على فرص متساوية لمتابعة تعليمهم الجامعي على أساس ما يمتلكونه من قدرات، ودون التمييز ضدهم على أساس الجنس، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أية أسس أخرى.

إن تقييد حق الشخص في الحصول على فرص التعليم بناء على أصله، أو جنسه، أو معتقداته الدينية، أو آراءه يُعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. كما إن من شأن مثل تلك الممارسة أن تنتهك الحق في التعليم، وعدم التمييز، وحرية التعبير عن الرأي، والتجمع السلمي، وتشكيل الجمعيات.

وبوصفها إحدى الدول الأطراف الموقعة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فثمة التزام يترتب على إيران ويقتضي منها أن تقوم بضمان عدم تقييد حق الأفراد دون وجه حق في حرية التعبير عن الرأي، وتشكيل الجمعيات، والتجمع. وعلى نحو مشابه، وبوصفها إحدى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن إيران مطالبة أيضاً باحترام حق الإيرانيين كافة في عدم التمييز بينهم فيما يتعلق بفرص الحصول على التعليم العالي (الجامعي)، وذلك حسب ما تنص عليه الفقرتين ثانياً من المادة 2، وثانياً (ج) من المادة 13.

أوضاع الطلبة الإيرانيين مع حلول ذكرى "يوم الطالب"

مع احتفال آلاف الطلبة في مختلف الجامعات الإيرانية بذكرى "يوم الطالب" في السادس من ديسمبر/ كانون الأول الذي يخلد ذكرى وفاة ثلاثة طلاب على أيدي قوات الأمن بطهران أثناء إحدى التظاهرات في عام 1953، فسوف يتعين على العشرات من الطلبة إحياء هذه الذكرى وهم وراء القضبان، وذلك عقب أن زجت السلطات بهم في السجن لإقدامهم ببساطة على ممارسة حقوقهم في حرية التعبير عن

الرأي، وتشكيل الجمعيات، والتجمع، فيما حُظر على آخرين كُثر غيرهم متابعة تحصيل تعليمهم الجامعي.

ومنذ انتخابات الرئاسة المثيرة للجدل في عام 2009، دأبت الحركات الطلابية في مختلف الجامعات على تنظيم تظاهرات في ذكرى يوم الطالب داخل الحرم الجامعي؛ وقد جرى في بعض الأحيان استخدام العنف في تفريق تلك التظاهرات.

وفي الشهور الأخيرة، اعتُقل عشرات الطلبة، أو أنه جرى استدعائهم رسمياً لتنفيذ عقوبات السجن التي صدرت بحقهم عقب إدانتهم إثر محاكمات جائرة بتهم صيغت بطريقة مبهمة تجعلها لا ترقى إلى مصاف الجرائم المعترف بها، أو أنهم مُنعوا بشكل دائم أو مؤقت من متابعة تحصيلهم العلمي الجامعي.

ويُذكر أن الجهات المسؤولة عن الإجراءات التأديبية في الجامعات تلجأ إلى وضع "تجمة" للتأشير على أسماء الطلبة الذين يُعتقد أنهم مارسوا أنشطة مناهضة للحكومة كإجراء لمعاقتهم ومنعهم من مواصلة تحصيل تعليمهم الجامعي، وذلك على الرغم من أنها أنشطة تتضمن عموماً الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي، وتشكيل الجمعيات، والتجمع. وفي حال وصول عدد "النجوم" الذي تُستخدم للتأشير على الاسم إلى ثلاث، يُحظر على الطالب مباشرةً من الاستمرار في تحصيل تعليمه الجامعي.

ونورد أدناه قائمة بأسماء بعض الطلبة الذي جرى اعتقالهم تعسفاً أو سجنهم مؤخراً، أو ممن مُنعوا من استكمال تحصيلهم الأكاديمي:

* **نسيم سلطان بيغي**، الناشطة في حقوق المرأة، والطالبة بجامعة العلامة الطبطبائي: بدأت اعتباراً من 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 بتنفيذ عقوبة السجن ثلاث سنوات صدرت بحقها عقب إدانتها في عام 2010 بتهمة "نشر دعاية مغرضة ضد النظام"، و"التجمع بقصد التواطؤ على الأمن القومي". ولقد حُكم عليها بالسجن سنتين من تلك السنوات الثلاث جراء مشاركتها في تظاهرة بتاريخ 12 يونيو/ حزيران 2012 نظمتها مجموعة من المدافعات عن حقوق المرأة، ونادت خلالها بالحصول على حقوق متساوية للمرأة؛

* **رشيد إسماعيلي**، أحد أعضاء "جمعية الخريجين": اعتُقل بإصفهان يوم 8 سبتمبر/ أيلول 2012 قبل أن يجري إطلاق سراحه بعد شهرين قضاها في "الحبس الانفرادي" على سبيل "الحجز المؤقت" ولكن دون توجيه أي تهمة إليه. ولا زال رشيد ممنوعاً من متابعة دراسته العليا في تخصص حقوق الإنسان بجامعة العلامة الطبطبائي، وذلك جراء التأشير إلى جانب اسمه "بنجمة" في عام 2006. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2009، فلقد أُسندت إليه تهمة "الإساءة إلى المرشد الأعلى"، وحُكم عليه بالسجن 18 شهراً؛

* **ليفا خانجاني**: من أتباع الطائفة البهائية، وقد مُنعت من استكمال تعليمها الجامعي بسبب ديانتها، حيث قد بدأت في تنفيذ حكم بالسجن مدة عامين في سجن إيفين اعتباراً من 25 أغسطس/ آب 2012، وذلك بتهمة "التجمع بقصد التواطؤ على الإضرار بالأمن القومي"، و"نشر الدعاية المغرضة ضد النظام"، و"الإخلال بالنظام العام". ولقد اتُهمت ليفا بهذه التهم جراء دورها المزعوم في التظاهرات المناوئة للسلطات أواخر ديسمبر 2009 إبان الاحتفالات بذكرى يوم عاشوراء؛

* **عباس خسروي فارساتي**، أحد طلبة الدكتوراة في جامعة إصفهان: اعتُقل يوم 21 يونيو/ حزيران 2012 لما نشره من كتابات عبر مدونته وكتابه الصادر بعنوان "همسات رقيقة: نقد الجمهورية الإسلامية في إيران، وقادتها" عبر خلالها عن انتقاداته السلمية للسلطات الإيرانية. ولقد جرى إطلاق سراحه بالكفالة، ولا زال ينتظر محاكمته بعدد من التهم، بما في ذلك "إهانة المسؤولين"، و"الإساءة إلى مؤسس الجمهورية الإسلامية". ولقد مُنعت من متابعة دراسته والحصول على درجة الدكتوراة، كما حُظر عليه التدريس في الجامعات الإيرانية؛

وتستمر المنظمات الموقعة على البيان في الدعوة إلى إطلاق سراح الطلبة التالية أسماءهم فوراً ودون شروط باعتبارهم سجناء رأي لا زالوا يقعون في ماضي السنوات:

مجيد دوري، طالب وأحد أعضاء مجلس المدافعة عن الحق في التعليم: اعتُقل في يوليو/ تموز 2009 في قزوین شمالي إيران، ويُضَي الآن حكماً بالسجن مدته ست سنوات ونصف في "المنفى الداخلي"، أي بعيداً عن بلده، وذلك في أعقاب إدانته بتهم تتضمن "محرابة الله". ولم يُسمح له بمغادرة السجن منذ اعتقاله.

الطالبة والناشطة في مجال حقوق المرأة **بهارة هدايت**، إحدى منتسبات اللجنة المركزية للتضامن والوحدة، من بين الهيئات الطلابية التي نشطت خلال السنوات الأخيرة في الدعوة إلى الإصلاح السياسي ومناهضة الانتهاكات الحقوقية. وكانت بهارة تترأس لجنة المرأة قبل اعتقالها في 31 ديسمبر/ كانون الأول من عام 2009، وتُضَي الآن حكماً بالسجن عشر سنوات صدر بحقها عقب إدانتها بتهمة "الإساءة إلى الرئيس"، و"الإساءة للمرشد الأعلى"، و"التجمع بقصد التواطؤ على ارتكاب جرائم ضد الأمن القومي"، و"نشر دعاية مغرضة ضد النظام".

الطالب **مجيد توكلي** الحائز على جائزة السلام النرويجية للعام 2013، والمخصصة للطلبة: اعتُقل بمناسبة يوم الطالب في عام 2009 عقب قيامه بإلقاء خطاب أمام حشد سلمي بجامعة الأمير الكبير للتكنولوجيا بطهران التي يدرس فيها. وبوصفه أحد سجناء الرأي، فيُضَي مجيد الآن حكماً بالسجن مدة تسع سنوات بسجن رجائي شهر عقب إدانته بتهم تتضمن "المشاركة في تجمع غير قانوني"، و"نشر دعاية مغرضة ضد النظام"، و"الإساءة إلى المسؤولين". ولم يقتصر الأمر على منعه من إتمام دراسته من سجنه، بل إنه يواجه أيضاً عقب إطلاق سراحه احتمال شموله بحظر مدى الحياة يحول دون انتسابه إلى الجامعات الإيرانية كافة.

سيد ضياء الدين (ضيا) نبوي، طالب وناشط سجين: سبق له وأن شارك في تأسيس مجلس المدافعة عن الحق في التعليم، وهو مجلس تشكل في عام 2007 على أيدي الطلبة الذين حُظر عليهم متابعة دراستهم الجامعية جراء أنشطتهم السياسية؛ ويُذكر أنه قد حُظر على ضيا متابعة دراسته في عام 2007 عقب التأشير على اسمه "بالنجمة الثالثة" جراء أنشطته السياسية السلمية. وعقب اعتقاله في 14 يونيو/ حزيران من عام 2009، أي مباشرة بعد حضوره احتجاج جماهيري على نتائج الانتخابات المثيرة للجدل، صدر بحقه حكم بالسجن 10 سنوات على سبيل النفي الداخلي، وذلك بتهمة "محرابة الله" يمضيها في سجن قارون جنوب غربي إيران بعيداً عن مكان إقامته الأصلي.

خلفية

منذ انطلاق العام الدراسي 2012-2013 في سبتمبر/ أيلول الماضي، ألقت قوات الأمن القبض على العشرات من الطلبة الناشطين في مختلف أنحاء إيران بتهم صيغت بشكل مبهم، وقامت فروع محكمة الثورة باستدعاء أولئك الطلبة لتنفيذ عقوبات السجن الصادرة بحقهم، أو أنهم مُنعوا من متابعة تحصيلهم الدراسية مع بدء العام الدراسي الجديد، وذلك على صعيد يتصل على ما يبدو بأنشطتهم السلمية. ولقد قام القضاء بإعادة فتح القضايا القديمة التي جرى تحريكها في الماضي ضد بعض الطلبة.

ولا زالت القيود تُفرض من أجل الحيلولة دون تمكّن الطلبة من متابعة تعليمهم الجامعي. كما يُحظر عموماً على أتباع الأقليات الدينية من قبيل الطائفة البهائية متابعة تحصيلهم الجامعي. ولا يعترف الدستور الإيراني بالديانة البهائية، ويتعرض أتباعها للاضطهاد جراء معتقداتهم الدينية.

كما تبنت عشرات الجامعات مع بدء العام الدراسي الجديد في إيران تدابير جديدة تحول دون التحاق الطالبات ببعض المجالات والتخصصات الأكاديمية، حيث تتبع معظم تلك الجامعات لوزارة العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا. ويُعد وزير العلوم والبحث العلمي والتكنولوجيا من أنصار الفصل بين الجنسين في الجامعات، ولقد سبق له وأن نادى بضرورة تخصيص جامعة للفتيات فقط بحجة إضفاء طابع على الجامعات في إيران يجعلها تواكب أكثر الجامعات في العالم الإسلامي.

وتضمن المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي تُعتبر إيران إحدى الدول الأطراف فيه، الحق في التعليم، وعليه فإن حرمان الطلبة ومنعهم من مواصلة تعليمهم الجامعي جراء ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات والتجمع، أو جراء آراءهم أو معتقداتهم السياسية أو الدينية، أو على اعتبارات تتعلق بالنوع الاجتماعي، يُعد انتهاكاً لأحكام تلك المادة من العهد الدولي. كما وتضمن الفقرة أولاً من المادة 26 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة الأولى من المادة الأولى من اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم المساواة في فرص الحصول على التعليم، وهما معاهدتان سبق وأن حظيتا بقبول إيران لهما.

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حماية حقوق الفرد في حرية الرأي، و التعبير عنه، والتجمع، وحق الأقليات التي تعيش مع آخرين غيرهم في نفس المجتمعات في التمتع بحرية ممارسة ثقافتهم، وإشهار ديانتهم وممارسة شعائرها، واستخدام لغتهم الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك وفيما يتعلق بالحق في التعليم، فتحظر الاتفاقية الدولية لحظر جميع أشكال التمييز، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التمييز ضد أي شخص بناءً على آراءه السياسية وغيرها من الآراء، أو الجنس، أو الدين، أو القومية، أو اللغة، أو مكان الولادة أو غيرها من الأوضاع.